

لعلاج التهاب الكبد الفيروسي سي

«ابني» تحصل على موافقة الصحة الكويتية لإطلاق «VIEKIRAX+EXVIERA»



لمجموعة جماعية لشؤون «ابني»

(سي) يشكل عبئا على الصحة عالميا مع تسجيل أكثر من 160 مليون إصابة حول العالم، وفي الكويت وتبعاً، التي تقديرات ناتجة عن إحصاءات أجرتها وزارة الصحة الكويتية، فإن 1% من الشعب الكويتي و2% من الوافدين مصابين بالفيروس (سي) المزمن علماً أن النمط الجيني الرابع من الداء يمثل نسبة 61% من الإصابات. وقال علاء طوسون، مدير عام إيفي في الكويت: «تفخر إيفي بتقديم هذا العلاج الثوري حصرياً والذي يقدم نسبة شفاء مرتفعة للمصابين بالتهاب الكبد الفيروسي (سي). وفي هذا الإطار، يسرنا اليوم أن نقدم جزيل الشكر إلى جهات التسجيل المعنية في الكويت لجهودها في الموافقة السريعة على العقارين ما يبلّغ أهميتهما في العلاج الفعال لهذا الداء».

وأكد طوسون على أن إيفي مستمرة في العمل جنباً إلى جنب مع الحكومة الكويتية وذلك لتطبيق رؤيتها المشتركة وأولوياتها في قطاع الصحة في الكويت.

أعلنت «إيفي» عن موافقة وزارة الصحة الكويتية على منتجها الجديد الذي يسمونه «ابني» في علاج التهاب الكبد الفيروسي (سي) وهما VIEKIRAX + EXVIERA لتكون الكويت بذلك من أولى الدول على صعيد منطقة الشرق الأوسط في اعتماد وتطبيق العلاجين الجديدين اللذين يؤمنان نسبة شفاء من المرض بفترة زمنية قليلة وبنسبة 95 إلى 100%.

وقد تم اعتماد كلي العلاجين مع أو من دون ريبافيرين لعلاج النمط الجيني الأول من التهاب الفيروس سي المزمن. بينما اعتمد VIEKIRAX مع ريبافيرين لعلاج النمط الجيني الرابع من الداء. وناتى موافقة الكويت على العلاج الثوري الجديد بأقل من ثلاثة أشهر وأثر حصوله على موافقة المفوضية الأوروبية هذا بالإضافة إلى الموافقة عليه من قبل إدارة الطعام والعقاقير لعلاج التهاب النمط الجيني الأول من الفيروس سي في ديسمبر 2014.

تجدر الإشارة إلى أن التهاب الكبد الفيروسي

وأكد «الشابع»، أن «أسهم المضاربة استحوذت على نصيب كبير من تداولات السوق، أمس، مما دفع القيم للتراجع في جلسة أمس».

وحل سهم «تطوير خليج» في صدارة نشاط التداول على كافة المستويات بعد تجاوز حجم تداولاته 32 مليون سهم، محققاً سيولة بلغت 2 مليون دينار تقريباً، بنفوذ 332 صفقة، مرتفعاً بنحو 6.56% عند مستوى 65 فلساً.

وتصح «الشابع» المتداول متوسط وطويل الأجل بالبورصة باختيار الأسهم الجيدة والبعيدة عن المضاربات الكبيرة حتى لا يتم اصطباغهم بأسهم معرضة للانسحاب من السوق أو الإيقاف، بسبب البدء في تطبيق قانون المحكمة من قبل الهيئة في مطلع 2016.

وعن المساربات الخاصة بالشركات المدرجة والغير مدرجة والتي تعلن عنها البورصة في الفترة الحالية وأثرها على حركات التداول، قال «الشابع» «أثر للمزادات سلبى وذلك لأنها تكون لتسويات لشركات أو أشخاص ويكون البيع أحياناً بأقل من سعر السوق ما يعرض الأسهم لنوع من الضغط».

وتوقع «الشابع» أن تستمر جلسات السوق الكويت بالوتيرة الحالية، والتأين لحين الانتهاء من فترة عطلة الصيف وظهور إعلانات الشركات للربع الثاني،



البورصة تستعيد لونها الأخضر

كانت في الجلسة السابقة، وانخفضت الأرباح بنسبة 10.6% لتصل إلى 206.53 مليون سهم، مقابل 231 مليون سهم بجنسة، أمس الثلاثاء، ووصلت الصفقات أمس إلى 4319 صفقة.

«العقارية» على رأس التراجعات بنسبة 7.69% إلى 30 فلساً. وشهدت مستويات السيولة تراجعاً بلغت نسبته 18.7% تقريباً إلى 14.52 مليون دينار، مقابل نحو 17.86 مليون دينار

فيما احتل صدارة القائمة الحمراء قطاع الاتصالات بنسبة انخفاض بلغت 0.52%. وجاء على رأس ارتفاعات الأسهم سهم «دلفان» بنسبة 15.38% إلى 150 فلساً، فيما جاء سهم

غيرت مؤشرات السوق الكويتي دفنها إلى الصعود بنهاية تعاملات جلسة أمس، وذلك بعد أن ظلت متباينة خلال التعاملات بالتزامن مع استمرار عمليات الشراء التكتيكي على الأسهم الصغيرة، وتجميع وزيادة مراكز بعض الأسهم القيادية، بحسب محللين.

وانهى المؤشر السعري، جلسة أمس، مرتفعاً بنسبة 0.44% إلى مستوى 6416.18 نقطة بربحية بلغت 28.42 نقطة. وصعد المؤشر الوزني بنسبة 0.29% رابحاً 1.24 نقطة عند مستوى 433.58 نقطة، كما ارتفع مؤشر «كويت 15» بنحو 0.04% بما يوازي ربحية 0.41 نقطة عند مستوى 1049.45 نقطة.

وقال نواف الشايع المحلل الاقتصادي إن «ارتفاع مؤشرات البورصة الكويتية، أمس، سبب رئيسي لدخول عدد من المحافظ على أسهم صغيرة والتجميع فيها، مما يدل على الجو المضاري الذي يستمر في السيطرة على مجريات التداول بالبورصة».

وأضاف «الشابع» «بعد بعض المتداولين في، جلسة أمس، مع سيطرة التداول على مجريات التعاملات، إلى زيادة المركز ببعض الأسهم القيادية والتشغيلية، والتي تلجأت عنها صعود المؤشر الوزني وكويت 15 للمفظة الخضراء».

وتصدر قطاع الود الأساسية قائمة الارتفاعات بنسبة 1.12%.

في اطار استراتيجيته لتأهيل الكوادر الوطنية

«الوطني» يستقبل الدفعة الثامنة من متدربي برنامج «الشباب»



لمجموعة جماعية للدفعة الجديدة مع المسؤولين

استقبل بنك الكويت الوطني الدفعة الثامنة من متدربي «برنامج الشباب» المخصص لحملة التوظيف حيدلي التخرج من الكوادر الكويتية الشابة. ويمتد هذا البرنامج لفترة شهرين وتهدف إلى تعزيز مهارات وقدرات الموظفين الجدد في مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية.

ويقدم «برنامج الشباب» فرصاً تدريبية للمخريجين الجدد تشمل تعلم المهارات الأساسية في العمل المصرفي وبناء الأداء للتميز والتغيير والابتكار إلى جانب علم الإدارة والاتصال الفعال مما يؤهل المتدربين لاحقاً الالتحاق مباشرة بالعمل الميداني.

ويأتي هذا البرنامج ضمن البرامج التدريبية التي يطلقها بنك الكويت الوطني سنوياً بهدف استقطاب الكفاءات الوطنية الشابة. ويلتزم بنك الكويت الوطني

من الكوادر الوطنية وكجزء من مسؤوليته الاجتماعية تجاه الشباب. ويوفر بنك الكويت الوطني سنوياً العديد من البرامج التدريبية موجهة للمخريجين والطلبة إلى جانب البرامج الاحترافية المتخصصة مؤلفيه، ويأتي في مقدمها برنامج قيادة المستقبل الذي يعتبر الأول من نوعه لإعداد قيادات مصرفية متميزة لتولي المزيد من مهام القيادة في المستقبل، وبرنامج تدريب القيادات والكوادر التنفيذية بالتعاون مع جامعة هارفارد العالمية. كما ينظم البنك الوطني برنامج التدريب الصيفي السنوي لطلبة المدارس والكلية لعلاء حسابي الأزرق والشباب، وبرنامج «أكاديمية الوطني» وهو مخصص لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل في البنك.

في توفير برامج التدريب للمخريجين والطلبة لديهم بالخبرات والمعلومات المهنية

والتدريبات العملية واعدادهم للعمل المصرفي. وقد تم اعداد برنامج الشباب ليتناسب مع حاجة سوق العمل وهو يأتي في إطار حرص بنك الكويت الوطني على دعم الخريجين

«الخليج» يرعى ملتقى «دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة»



جانب من الملتقى

اختتم بنك الخليج رعاية للملتقى السنوي الخامس الذي تنظمته كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت تحت عنوان «دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة»، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الكويت والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. وأقيم الملتقى، الذي استمر خلال الفترة من 28 إلى 30 إبريل، في حرم كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت.

وعقد مركز دراسات وابحاث المرأة مؤتمراً صحفياً لإعلان عن الملتقى حضرته سلمي الحجاج - مدير عام اللوارد البشرية في بنك الخليج، حيث تحدثت حول أهمية تنظيم مثل هذه الحافل التي تبرز دور المرأة في تطوير المجتمع وتنمية الاقتصاد ووضع السياسات وإحداث تغييرات في المجتمع عموماً، وتساهم قبل كل شيء في تشجيع المرأة وتمكينها. وتناول هذا الملتقى عددا من المحاور الهامة كان أبرزها: نمو مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، مؤسسات المجتمع المدني والتمكين الاقتصادي للمرأة، مؤسسات المجتمع المدني ومشاركة المرأة في المجال

السياسي، دور منظمات المجتمع المدني في تطوير التشريعات، ودور المنظمات العالمية في تحقيق المساواة بين الجنسين. كما تخلل الملتقى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين مؤسسات المجتمع المدني والوكالات المعنية وإيران الجوانب التي لا تزال بحاجة إلى التحسين والرعاية. كما

أقيمت على هامش الملتقى ورش عمل متنوعة تناولت قضايا هامة تتعلق بالمرأة هذا ويواصل بنك الخليج التزامه بدعم المجتمع الكويتي على اختلاف قطاعاته، مؤكداً مكانته المتميزة كمؤسسة مالية رائدة في سوق الكويت تحرص على أداء مسؤوليتها الاجتماعية وخدمة المجتمع.

«VIVA» تكرم شركات التحصيل القانوني



لمجموعة جماعية من حفل التكريم

أقامت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، مشغل الاتصالات الأسرع نمواً في الكويت، حفل التكريم السنوي لشركاء التحصيل القانوني الذين دأبوا على أدائهم التحصيلي المتفوق لسنة 2014. وأقيم الحفل بحضور مدير الإدارة القانونية السيد عبد الكريم الشطي وفريق التحصيل القانوني في شركة VIVA وممثلي شركات التحصيل القانوني وذلك في هوليديا إن السالمة يوم 12 إبريل 2015. حيث كرمت VIVA 15 شركة تحصيل قانوني وتميز 5 شركات منهم لأدائهم الممتاز. وبجهد المتاسبة التي عبد الكريم عدنان الشطي - مدير إدارة الإدارة القانونية في VIVA كلمته، شكر والتي فيها على العلاقة الوثيقة بين VIVA وشركاء التحصيل القانوني التي أدت إلى تحقيق الأهداف المشتركة في مجال العمل.

التصويلية التي تقوم بها المجموعة. ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الدكتور وليد الوهيب أن اجتماع ممثلي المجموعة مع وزارة المالية بحضور فريق استراتيجيته الشراكة بين الكويت ومجموعة البنك الإسلامي ناقش بالتفصيل الوضع الحالي لكل المشاريع للدرجة في استراتيجية الشراكة وسبل تسريع وتيرة التنفيذ. وأضاف أن فريق استراتيجية الشراكة قام بزيارة عدد من الجهات التنفيذية في الكويت على رأسها وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة والأمانة العامة للوقايف ومعهد الدراسات المصرفية والهيئة العامة للاستثمار والصدوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر ومعهد الكويت للأبحاث العلمية وهيئة البادرات. وأعرب عن تقدير مجموعة البنك للدعم المستمر الذي تتلقاه من الكويت مؤكداً في الوقت نفسه إلهام المجموعة اهتماماً خاصاً باستراتيجية الشراكة مع الكويت باعتبارها استراتيجية مع دولة خليجية ومن أوائل مؤسسي المجموعة ومن أكبر المساهمين في رأسماله، وأشار الدكتور الوهيب في الختام إلى أنه تم تشكيل فريق عمل دائم على نطاق المجموعة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية.

هناك العديد من المؤسسات والصناديق المبنية عنه التي تسعى لتحقيق أهدافه. وأشار حمادة إلى أن هذه المؤسسات هي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصدوق التضامن الإسلامي للتنمية وصدوق البنية التحتية وصدوق الاستثمار في ممتلكات الوقت. وأضاف أن الكويت قامت بالتوقيع على وثيقة استراتيجية مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في عام 2013 خلال الاجتماع الـ 38 لمجلس محافظي مجموعة البنك في طاجيكستان أيماناً منها بتعزيز التعاون القائم مع المجموعة. وذكر أن الهدف من الاستراتيجية المشتركة تكوين قاعدة للحوار بين الحكومة والمجموعة وكذلك لتأسيس شراكة استراتيجية بين الطرفين تتضمن اعداد برامج تتوافق مع أهداف التنمية بالكويت للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستفادة من المجموعة كمؤسسة عالمية تساهم بصفة فعالة في تنمية الدول الأعضاء. وأكد أن وزارة المالية وحرصاً منها على اتجاح الاستراتيجية تعكف حالياً على التنسيق مع البنك الإسلامي لتنظيم ورشة عمل لدعوة الجهات والمؤسسات خلال العام الجاري بهدف التعريف بالأنشطة والبرامج

قال وكيل وزارة المالية خليفة حمادة أن الشراكة الاستراتيجية بين الكويت ومجموعة البنك لإسلامي للتنمية ارتكزت على اطلاع البنك على خطة البلاد التنموية واقتراح المساعدة المطلوبة لتنفيذ مشاريع الخطة سواء المساعدات الفنية أو وفقاً لاختصاصات المؤسسات العاملة في المجموعة. وأضاف حمادة في كلمته أثناء المؤتمر الصحفي الذي أقامته وزارة المالية للحدث عن مدى التقدم في استراتيجية الشراكة بين الكويت والبنك الإسلامي للتنمية في مقر الوزارة أن الكويت تعتبر من الدول المؤسسة للبنك الإسلامي للتنمية الذي بدأ نشاطه عام 1975 ومن الدول الرئيسية المساهمة فيه. وتابع حمادة أن هذه المساهمة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تأتي أيماناً من الكويت برسائله السامية لنهضة الشعوب الإسلامية في مختلف المجالات والتي منها التخفيف من حدة الفقر والارتفاع والنهوض بالتعليم وتعزيز دور المرأة في الدول الإسلامية لتحقيق رفاه وازدهار شعوبها. وذكر أن الكويت حرصت على مدى 40 عاماً من مسيرة البنك الإسلامي للتنمية على دعم البنك الإسلامي للتنمية في مختلف المجالات سواء الدعم المالي أو الكوادر البشرية كما قامت أيضاً بالانكساب بكامل حصتها في زيادات رأسمال المؤسسات التابعة للمجموعة مشيراً إلى أن